

الموت عرقاً



الموت عطشاً



دراسة لإعادة فروع بردي وتحويل دمشق لمدينة خضراء

رجاء يونس

أنجزت كلية الهندسة المعمارية بجامعة دمشق دراسة متميزة عن مدينة دمشق تضمنت الرؤى الأولية والأفكار المستقبلية لمدينة دمشق الخضراء بما يساهم في تعزيز التراث الطبيعي للمدينة (نهر بردى وفروعه كممرات بيئية في محاور المشاة والدرجات) وخلق فراغات عامة جذابة ومعالجات بيئية مستدامة.

وقد تمخضت هذه الدراسة عن أعمال ورشة عمل شارك بها ٢١ طالباً وطالبة من ماجستير التأهيل والتخصص في تصميم وتنسيق وتخطيط الجرائق والمحيط الطبيعي في الكلية بعنوان «الممرات اللازوردية».

وبين عميد الكلية الدكتور يسار عابدين أن الورشة طرحت مجموعة من الأفكار والمقترحات حيث جرى جمع المعلومات المطلوبة المساعدة في العمل مثل المخططات التنظيمية ونهر بردى وشبكة المياه والمساحات الخضراء في المدينة حيث تم الاطلاع على تجارب مماثلة لإعادة إحياء مجاري الأنهار والاطلاع على تجارب سابقة حول التنمية المستدامة في مدينة دمشق.

وأشار عابدين إلى أن الهدف من الورشة إنتاج تقرير يلخص طروحات الباحثين لتصبح نقاشاً للطلاب والمخططين والمهتمين بهذا المجال لافتاً إلى أن المشاركين في الورشة طرحوا أفكاراً متميزة وجريئة جرى مناقشتها وتطوير مضمونها مع الأستاذة ليسانس ألي عرضها على الهيئات والمؤسسات المعنية وأصحاب القرار.

كما لفت عابدين إلى أن الأفكار المطروحة من خلال ورشة العمل ركزت على ضرورة الالتزام بالعمل وفق خريطة الطريق لتحويل دمشق إلى مدينة خضراء وتحويل فروع نهر بردى ضمن النسيج المدني لدمشق إلى ممرات بيئية متفاعلة مع المدينة بشكل فعال وذلك عن طريق ضمان الاستمرارية والوصول ما بين المناطق على جوانب الأنهار والوصول ما بين ساحات وعقد ونقاط العلام المهمة في المدينة.

وأكدت نتائج الدراسة أن نهر بردى يقدم فرصة عظيمة ليكون حالة دراسية حول كيفية إحياء مجاري الأنهار وانعكاس لمدينة تصدى لتحديات المستقبل وركزت بعض المقترحات على أهمية بعض محاور الأنهار التي تخرق المدينة كونها تعكس مفهوم الممرات الخضراء البيئية. وخلصت الدراسة إلى امتلاك مدينة دمشق لبنية خضراء غنية ومتنوعة بتنوعها الحيوي وتراثها الطبيعي ما يحتم العمل على المحافظة على البنية الخضراء للمدينة وتعزيزها كدعم أساسية لاستدامتها كما أكدت ضرورة إعطاء الأولوية لدراسة شبكة النقل والمرور وتنظيمها وضمانة تفعيل وسائل نقل صديقة للبيئة بما يحقق الدمج والاستنجام مع الشبكة الخضراء والنزاهة.

عصا سحب الترخيص أجدت نفعاً وأخيراً ٤٠ ليرة تعرفه أجور شركات النقل الداخلي الخاصة

ميداني لـ «الوطن»: جاء نتيجة الحوار مع الشركات شوايش لـ «الوطن»: تنظيم نحو ٥٠٠ مخالفة خلال رمضان



اليوم في شارع الثورة تقاطع أفران ابن العميد، شارع الثورة - تقاطع برنية، وتقاطع عربوس، ودوار المحافظة، وساحة السبع بجرات. ولفت شوايش إلى أنه تم تأكيد ضرورة أخذ فروع المرور دوره إضافة للتكوين وأعضاء مجلس المحافظة، ذاتراً لضرورة وجود لائحة إعلان أسعار والتقد بالتسعيرة الموضوعية وتأكيد وصول الباصات إلى نهاية الخطوط وأن يكون عدد الباصات متوافقاً مع العقد، مشيراً إلى إجراء جولات على دوار الحرس الأبيض تقاطع الجند، بركمكة - مرزة وأوتسترار، مشفى الرازي، دوار الحلبي، وأوتسترار المرزة شارع الجلاء، شارع الثورة، سوق الخجا، وشارع الثورة المصالح العقارية، وذلك بمعدل ١٠ جولات أسبوعياً.

دمشق أنه باهتمام محافظة دمشق بموضوع النقل وبعد الشكاوى المستمرة من المواطنين وأعضاء مجلس محافظة دمشق شكل رئيس مجلس محافظة دمشق عادل العلي لجنة برئاسة شوايش وعضوية ٢٢ عضواً من مجلس المحافظة مهمتها إجراء جولات ميدانية على خطوط النقل ومراكز التبادل للوقوف على واقع النقل الداخلي العام والخاص وضبط كل المخالفات من الفريق المؤازر «فروع المرور - التكوين»، وبناء عليه تم تقسيم أعضاء مجلس المحافظة إلى ٥ مجموعات قامت بالتحضور في ١٥ موقفاً في مدينة دمشق بمعدل جولتين أسبوعياً وبأوقات الذروة. وأكد شوايش أنه تم ضبط نحو ٥٠٠ مخالفة خلال شهر رمضان منذ بدء الجولات بتاريخ ١٥ حزيران حتى آخر جولة مقرر إجراؤها

فادي بك الشريف
فوجئ المواطنون بدمشق بين ليلة وضحاها على وقع التزام شركات استثمار النقل الداخلي الخاصة بالتعرفة الرسمية ٤٠ ليرة سورية الصادرة والمحددة من محافظة دمشق بعد شكوى جمّة للمواطنين نقلتها صحيفة «الوطن» الأمر الذي خلق حالة استغراب ولاسيما بعد أن كانت مخالقات الشركات للتعرفة الشغل الشغل للمعنيين في محافظة دمشق وحديث مختلف وسائل الإعلام وعن ضرورة وجود رادع وإجراءات صارمة بحق هذه الشركات.

وفي حديث خاص لـ «الوطن» كشف عضو المكتب التنفيذي لشؤون النقل في محافظة دمشق هيثم ميداني أنه بعد عدة نقاشات واجتماعات ونتيجة الحوار مع شركات الاستثمار التي تجاوزت قرارات التعرفة الصادرة عن مجلس محافظة دمشق تم الاتفاق أخيراً على الالتزام بالتعرفة على أن تقوم محافظة دمشق بدراسة طلبات الشركات والمبررات التي أتت لزيادة التعرفة لديها، مشيراً إلى أنه سيتم دراسة هذا الأمر وذلك من باب الحرص على المصلحة العامة وأكد ميداني أنه من ضمن هذه الطلبات التقيد بالعمود المبرمة مع الشركة العامة للنقل الداخلي بخصوص تفرغ خطوط المسجلة عليها تلك الشركات وذلك من أجل تحقيق اقتصادية العمل عليها والعائد الذي كان متوقعاً وخاصة أن هناك تكاليف كبيرة من ناحية ارتفاع أسعار قطع التبدل وأجور الصيانة. وأوضح عضو المكتب التنفيذي أنه لدى محافظة دمشق الرد المناسب الذي يضمن

التسجيل للدورة الثانية الاستثنائية لشهادتي التعليم الأساسي والشرعية

الوطن
أعلنت وزارة التربية عن التسجيل للدورة الثانية الاستثنائية لشهادتي التعليم الأساسي والإعدادية الشرعية وحددت الحالات المقبولة حيث بينت ما يلي: - تقديم امتحان مادة أو أكثر أو دورة امتحانية وفق الحالات المذكورة في المادة ٤/ من تعليمات رقم ١٨١ تاريخ ٢٩/٥/٢٠١٣ وتعليماته التنفيذية وهي: ١- في حالة وفاة أحد أفراد أسرته خلال مدة الامتحان من (الوالدين والإخوة والأخوات حصراً). ٢- في حالات الاضطراب القادرة الخارجة عن إرادة التلميذ التي يقدرها مدير التربية ويوافق عليها وزير التربية. ٣- في حالة المرض الشديد الذي يقضي دخوله أحد المشافي المؤبد بوثيقة تثبت وجوده فيها المعالجة مهمة أو عاجلة بعد تصديق الصحة المدرسية. ٤- في الحالات التي يقدرها وزير التربية.

لا يستوفي من التلاميذ الذين سيقيمون للدورة الثانية الاستثنائية أي رسوم. يعتمد الرقم الامتحاني نفسه الذي اعتمد للتسجيل لهذه الدورة. يسجل التلاميذ الذين تنطبق عليهم شروط التقديم للدورة الثانية الاستثنائية وأسماء المراكز المعتمدة في كل محافظة حتى غاية ١٢/٨/٢٠١٥ كحد أقصى. يسمح للتلميذ الذي لم يتقدم بأي مادة في الدورة الأولى في محافظته وتنطبق عليه الشروط المذكورة أعلاه بالتقدم للدورة الثانية الاستثنائية بنقل مركز امتحانه إلى إحدى المحافظات (ريف دمشق - حصص - حماة - حلب - الحسكة - دير الزور) التي تجري فيها امتحانات الدورة الثانية الاستثنائية لشهادتي التعليم الأساسي والإعدادية الشرعية بعد إرفاق ببطاقته الامتحانية الممنوحة له في محافظته الأصلية. تحدد امتحانات محافظتي (الرفقة - ادلب) في محافظة حماة.

برنامج الامتحان العام لشهادة التعليم الأساسي للدورة الثانية الاستثنائية عام ٢٠١٥م

اليوم والتاريخ	المادة	المدة	من الساعة - إلى الساعة
الأحد ١٦/٨/٢٠١٥	التفقد	٠,٣٠	٨-٧,٣٠
الاثنين ١٧/٨/٢٠١٥	الاجتماعيات	٣	٨-١٠
الأربعاء ١٩/٨/٢٠١٥	التربية الدينية	٢	٨-٩
الخميس ٢٠/٨/٢٠١٥	العلوم العامة والصحة	٢	٨-٩
الأحد ٢٣/٨/٢٠١٥	اللغة الإنكليزية	١,٣٠	٨-٩,٣٠
الاثنين ٢٤/٨/٢٠١٥	الرياضيات	٢	٨-١٠
الاثنين ٢٥/٨/٢٠١٥	اللغة الفرنسية	١,٣٠	٨-٩,٣٠
الخميس ٢٧/٨/٢٠١٥	اللغة العربية	٢,٣٠	٨-١٠,٣٠

١٧٠٩ عمليات جراحية متنوعة بمستشفى الهلال الأحمر خلال ٦ أشهر الحداد لـ «الوطن»: ٢٥٠٠ جلسة معالجة و٤ آلاف زاروا شعبة الأورام



عمار الياسين
أكد المدير العام لمستشفى الهلال الأحمر العربي السوري الدكتور ماهر الحداد أن الهيئة تعمل على تقديم الخدمة الأفضل لجميع مرضاهم من النواحي الطبية والنفسية والخدمية، وإلى رفع مستوى الكادر الطبي والترفيهي الإداري من الناحية الفنية والتنظيمية، والوصول في نهاية كل عام إلى صيغة اعتمادية بحسب شروط ومعايير وزارة الصحة.

وقال الحداد في حديث خاص لـ «الوطن»: بعد أن أصبحت المستشفى هيئة عامة مستقلة في عام ٢٠٠٣ تطورت وأصبح لديها القدرة على التوسع في العمل الطبي وتطويره، حيث تم افتتاح شعبة المعالجة مرضى الأورام وتقديم كل ما يلزم لمرضى الأورام من تحاليل وتصوير وعلاج مجاني في نفس العام.

وحول عمل الهيئة والشعب التخصصية فيها والبدائية من قسم الأمراض الداخلية والذي يتضمن عدة شعب بكل الاختصاصات «القلبية- الصدرية- الغدية- المفصالية» إضافة إلى شعبة الهضمية، كشف الحداد عن تقديم نحو (٤٠٠) خدمة تنظيرية خلال النصف الأول من هذا العام، وفي شعبة معالجة مرضى الأورام فقد تم تقديم (٢٥٢٦) جلسة معالجة وراجع عيادة الأورام نحو (٤١٦٥) مريضاً خلال ٦ أشهر من العام الجاري.

وبالانتقال إلى شعبة العناية المشددة بقسمها العام والقلبي بين الحداد عن احتوائها على (١٢) سريراً وتم دعمها بأجهزة التنفس الاصطناعي بعد تركيب محطة الأوكسجين والهواء الطبي، كما تحتوي الشعبة على وحدة غسيل الكلية الاصطناعي التي تحتوي على (٨) أجهزة وتعمل بطاقتها القصوى حيث يتم إجراء الجلسات حتى وقت متأخر من الليل، لافتاً إلى أنه تم إجراء نحو (٢٧٦٨) جلسة خلال النصف الأول من العام الجاري.

وقمياً يخص قسم الجراحة العامة بين الحداد أنه يجري فيها جميع الأعمال الجراحية والتنظيرية، موضحاً أنه تم إجراء نحو (١١٠٠) عملية خلال ٦ أشهر من هذا العام، مؤكداً دعم العمل بالجراحات

في أسبوع العيد ارتفاع جنوني للأسعار عبد القادر.. الجولات على الأسواق ستكسر القنيطرة- الوطن

في الأسبوع الأخير من رمضان وصلت الأسعار في محافظة القنيطرة حداً لا يوصف، حتى بدأ الاعتقاد عن الكثيرين من أبناء المحافظة أن القنيطرة تتبع لوكوب آخر غير الذي نعش عليه، والشكاوى كانت كثيرة، وكلها على حق، ولعل المبررات التي يطبقها الباعة لا صحة لها وأولها وأخرها التكلفة المرتفعة للثقل، حيث جميع المواد يتم استيرادها من محافظة دمشق لأن القنيطرة غير منتجة وإحداث سوق للهلال بالمحافظة من الأمور المنسية؟! وعلى أرض الواقع وفي لا يكون كلامنا جزافاً فإننا نشير إلى أن المحال التجارية كتبت لوحة تشير إلى أن كيلو الصمغ ١٢٠ ليرة سورية، في حين أن سعر ثلاثة كيلوات من الصمغ في جديدة عربون التي لا تبعد سوى ٢٥ كم بمدة ليرة فقط، وهنا نحن لا نتحدث عن اللحوم الحمراء والبيضاء والتي بلغت حداً غير مسبق، ولا نتحدث عن الفواكه وغيرها وإنما أعطينا صورة مبسطة وواضحة عن حجم التفاوت الكبير بين أسعار القنيطرة وأقرب محافظة لها في إحدى المواد، وهذا يتطلب من المعنيين الإسراع في إحداث صالات للخزن والتسويق وبذلك نخلق منافسة حقيقية بين القطاع العام والخاص وهنا يأتي دور الدولة بالتدخل الإيجابي في مثل هذه الظروف الصعبة والتي يعانها أبناء القنيطرة على وجه الخصوص!

واليوم جاءت جولة محافظ القنيطرة على أسواق المحافظة وصلات التدخل الإيجابي (الاستهلاكية وسننوس) للاطلاع على واقع الأسعار وخاصة للألبسة والحلويات لقيوم العيد وزيادة الطلب عليها في الأسبوع الأخير من رمضان، إضافة إلى الاستماع من المواطنين على آرائهم وشكواهم من أسعار المواد والذين أكدوا ارتفاع الأسعار عن العام الماضي وينسب جيدة، وأشار عبد القادر إلى أن الجولات على أسواق المحافظة ستكسر بشكل مستمر وأن اللقاء مع المواطنين في الأماكن العامة ومنها الأسواق والاستماع إلى مومهم وطروحاتهم تساهم في الكشف عن بعض الممارسات الخاطئة حول الواقع التنبؤي للعمل على تصحيحها والإسهام بحل جميع الإشكالات التي تواجههم.

بقي أن نشير إلى أن من نتائج جولة المحافظ على صالات الاستهلاكية اتخذ عبد القادر عقوبة لفت نظر بحق مدير فرع استهلاكية القنيطرة وعقوبة التنبيه بحق مدير صالة البعث.

السكن الشبابي حلم بطرطوس سوء التنفيذ بالعين المجردة

طرطوس- الوطن
أسباب التعثر والبطء في تنفيذ مشاريع السكن الشبابي بطرطوس كانت محور اجتماع اللجنة المشكلة بقرار من محافظ طرطوس صفوان أبو سعدي لدراسة العوفاة التي تعوق تنفيذ المشاريع العامة المتعاقد على تنفيذها مع شركات القطاع العام واقتراح الحلول المناسبة بما يضمن حسن التنفيذ.

رئيس اللجنة شدد على أهمية بذل أقصى الطاقات لإنجاز السكن الشبابي بأسرع وقت ممكن مشيراً لدور المؤسسة العامة للإسكان في المتابعة واتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء الأعمال ضمن المهل الزمنية مؤكداً وجود تقصير من قبلها في متابعة الأعمال وكذلك وجود خلل في نسب التنفيذ حيث لوحظ أنها لم تتغير خلال الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٤. وعلى الجهة صاحبة الأعمال اتخاذ إجراءات جديّة لمتابعة العمل بما فيها الإنذار سحب الأعمال والتنفيذ على حساب المتعهد الناقل أو توقيه ورشة أو غير ذلك وفقاً للقوانين الناظمة بهذا الخصوص مع تحميل لجنة الإشراف كامل المسؤولية عن متابعة التنفيذ بالشكل الأمثل وفقاً لبيوت العقد. فسوء التنفيذ يمكن ملاحظته بالعين المجردة.

رئيس قسم التنفيذ في فرع المؤسسة أوضح أن تنفيذ الهيكل تم بمواصفات جيدة جداً وسوء التنفيذ قد يكون في بعض الإسكالات. كما أن كافة العقود ما تزال ضمن المدة الزمنية المبررة وهي حتى عام ٢٠١٦.

عضو المكتب التنفيذي المختص لقطاع الإسكان أوضح أن نسب التنفيذ في بعض المشاريع لا تتجاوز ٣٠٪ مطالباً بالالتفات في جودة العمل وخاصة من جهة الإسكاس ويجب التدقيق